



ورقة تقدير موقف

## الإطار القيادي المؤقت

إعداد

هاني المصري

7 أيلول/سبتمبر 2014

طالبت مجموعة من الشخصيات الوطنية بعقد اجتماع فوري للإطار القيادي المؤقت المنصوص عليه في اتفاق المصالحة كآتي:

"ولحين انتخاب المجلس الوطني الجديد، ومع التأكيد على صلاحيات اللجنة التنفيذية وسائر مؤسسات المنظمة، تقوم اللجنة المكلفة بتطوير منظمة التحرير الفلسطينية - حسب إعلان القاهرة 2005- باستكمال تشكيلها وعقد أول اجتماع لها كإطار قيادي مؤقت، وتكون مهامها كالتالي:

- وضع الأسس والآليات للمجلس الوطني الفلسطيني.
- معالجة القضايا المصيرية في الشأن السياسي والوطني واتخاذ القرارات بشأنها بالتوافق.
- متابعة تنفيذ القرارات المنبثقة عن الحوار، وتعقد اجتماعها الأول في القاهرة لتحديد آليات عملها".

كما نص "محضر اجتماع بشأن التفاهات حول المصالحة الوطنية الفلسطينية" وقعته حركتنا فتح وحماس بالقاهرة بتاريخ 2011/4/27، على الآتي: "اتفقت حركتنا فتح وحماس على أن تكون مهام وقرارات الإطار القيادي المؤقت غير قابلة للتعطيل وبما لا يتعارض مع صلاحيات اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية".

عقدَ هذا الإطار منذ الاتفاق عليه ثلاثة اجتماعات متباعدة، وبالرغم من أن "إعلان الشاطئ" الموقع في 2014/4/23 ينص على عقده في غضون خمسة أسابيع من تاريخ توقيع هذا الاتفاق، أي في نفس موعد تشكيل حكومة الوفاق الوطني في الثاني من حزيران المنصرم، مع التأكيد على دورية وتواصل اجتماعاته بعد ذلك، إلا أنه لم يعقد. وبالرغم من أن بيان القيادة الفلسطينية الصادر بعد اجتماعها الطارئ الذي عقد في ذروة العدوان الإسرائيلي الغاشم ضد قطاع غزة، وتحديدًا في الثالث والعشرين من شهر تموز الماضي، قد تضمن التزامًا بعقد اجتماع لهذا الإطار بشكل فوري، إلا أنه لم يعقد حتى الآن، ولا توجد مخططات لعقده بسرعة رغم المطالبة الواسعة بذلك.

الأمانة تقتضي القول إن الرئيس أبو مازن أرسل رسالة إلى الرئيس المصري بعد "إعلان الشاطئ" طلب فيها عقد هذا الاجتماع في القاهرة؛ نظرًا لأهمية مصر ولكونها راعية اتفاق المصالحة واتفاقات الهدنة، إلا أنه لم يحصل على أي رد على ذلك، وسط تداول معلومات من مصادر مطلعة بأن مصر لا تريد أن تستقبل خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، في القاهرة، نظرًا للتصريحات التي أطلقها واعتبرتها مصر تدخلًا في الشؤون الداخلية المصرية، إضافة إلى الخصومة القائمة بين القيادة المصرية و"حماس" على أساس أنها امتداد لجماعة الإخوان المسلمين، واتخذت موقفًا إلى جانبها، معتبرة ما حصل في مصر بعد 30 حزيران "انقلابًا" وليس "تصحيحًا" لثورة 25 يناير، الأمر الذي دفع مصر إلى عدم تأييد "إعلان الشاطئ".

بالرغم من التحسن النسبي في العلاقات المصرية الحمساوية، الذي عبر عن نفسه باستقبال القاهرة لأعضاء "حماس" ضمن الوفد الفلسطيني المشترك إلى مفاوضات التهدئة، وتمكينهم من الذهاب والإياب من مصر إلى غزة والدوحة، إلا أن هذا التحسن لم يصل إلى حد إزالة الفيتو عن إعادة العلاقات مع "حماس" كفصيل فلسطيني، وعن دخول خالد مشعل إلى مصر، ما أدى إلى عدم عقد الإطار القيادي المؤقت، لأن "حماس" لا يمكن أن توافق على عقده من دون مشاركة رئيسها.

من أجل حل هذا الإشكال تم تقديم عدد من الاقتراحات، مثل أن يعقد اجتماع الإطار القيادي في الجزائر التي تربطها علاقات جيدة بالقيادة المصرية، أو أن يعقد في مقر الجامعة العربية في القاهرة، أو في مقر المجلس الوطني في عمان، أو في الكويت بصفتها رئيسة القمة العربية في هذه الفترة، إلا أن كل هذه الاقتراحات ذهبت أدراج الرياح، لأن عقد الاجتماع في مكان غير القاهرة يمكن أن يفسر بمثابة انتقال من محور عربي إقليمى إلى آخر، أو لأن هناك أسبابًا أخرى تحول دون عقده في القاهرة أو غيرها، إضافة إلى الخصومة بين مصر و"حماس".

مع أن الأهم من عقده هو انتظام أعماله وليس عقده لاجتماعات لا قيمة لها، مثل اجتماعات اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، التي لا تمارس عملها بصفتها المسؤولة عن القرار الفلسطيني، وأن يكون القيادة الفعلية المؤقتة للشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير من خلال تجسيد الصلاحيات المحددة له

في "اتفاق القاهرة"، إلى حين إجراء انتخابات المجلس الوطني وتشكيل المؤسسات الفلسطينية، وتحديدًا المجلس المركزي واللجنة التنفيذية، على أساسها.

### فما هي الأسباب الأخرى التي تحول دون تفعيل دور الإطار القيادي؟

أولاً. تخشى القيادة الفلسطينية، وتحديدًا الرئيس أبو مازن وحركة فتح، أن يؤدي انضمام حركتي حماس والجهاد الإسلامي - وهما مصنفتان على أنهما منظماتان "إرهابيتان" - من دون موافقتهما على شروط اللجنة الرباعية الدولية، إلى سحب الاعتراف الدولي بالمنظمة، وتحديدًا الاعتراف الأميركي والأوروبي، وهذا سيكون له أضرار كبيرة على القضية الفلسطينية عموماً، وعلى الفلسطينيين خصوصاً. وستستغل إسرائيل ذلك لمضاعفة عدوانها ومعدلات تنفيذ مخططاتها الاستيطانية والتوسعية والعنصرية، بما في ذلك ضم المزيد من الأراضي لها، وتهجير المزيد من الفلسطينيين، ووقف تحويل العائدات الجمركية؛ ما يمكن أن يؤدي إلى انهيار السلطة وعودة الفوضى والفلتان الأمني.

ثانياً. إن الرئيس وحركة فتح لا يريدان دخول "حماس" والجهاد إلى المنظمة من خلال اتفاق اختياري، ما يهدد قيادة "فتح" لها، وهي المؤسسة الوحيدة التي لا تزال تقودها بشكل انفرادي بعد أن شاركت "حماس" في الانتخابات المحلية والتشريعية وفازت بها، ما أدى عملياً إلى حدوث تداعيات وصلت ذروتها بالانقسام، إذ أصبحت "حماس" تقود غزة و"فتح" احتفظت بقيادتها للضفة. وحتى بعد تشكيل حكومة الوفاق الوطني لم يتغير هذا الوضع جوهرياً، ف"حماس" غادرت الحكومة ولكنها لم تغادر الحكم، كما صرح إسماعيل هنية، رئيس حكومة "حماس" السابقة، ونائب رئيس مكتبها السياسي.

ثالثاً. إن ما جاء في اتفاق المصالحة حول تشكيل الإطار المؤقت، وهو أن مدته ستة أشهر، وبحد أقصى عام كامل، ويمارس دوره إلى حين إجراء انتخابات المجلس الوطني، لم يكن جدياً؛ بل دليل عدم بذل أي جهود حقيقية لإجراء انتخابات المجلس الوطني، وخاصة أن إجرائها صعب جداً، وبحاجة

إلى موافقة إسرائيل والولايات المتحدة والمجتمع الدولي والدول التي يقيم فيها الفلسطينيون في الشتات، إضافة إلى أن الاتفاقات اللاحقة والاستعدادات كانت تنحصر عملياً بتشكيل حكومة الوفاق والانتخابات الرئاسية والتشريعية.

كما أن هناك اتفاقاً حدث - بتواطؤ متبادل بين "فتح" و"حماس"، وقبول أو عدم معارضة الفصائل الأخرى والمستقلين - على تسمية الإطار القيادي المؤقت بـ "لجنة تفعيل وتطوير منظمة التحرير"، مع إدراك الجميع الفرق الهائل بين لجنة تفعيل "استشارية" وبين "إطار قيادي" له صلاحيات القيادة إلى حين إجراء الانتخابات، أو التوافق الوطني على إعادة تشكيل مؤسسات منظمة التحرير.

بصراحة، حركة فتح تتصرف وكأنها أخطأت بتضمين اتفاق المصالحة نقطة تتحدث عن تشكيل الإطار القيادي المؤقت، أو كانت مضطرة لذلك، لأن اتفاق المصالحة تم توقيعه في ذروة صعود الإسلام السياسي، مثلما أخطأت في إيراد نقاط أخرى في الاتفاق تتناول المقاومة والأمن وإعادة بناء وإصلاح وتوحيد الأجهزة الأمنية واستيعاب عناصر في الأجهزة القائمة في غزة.

غبار المعارك والصمود الأسطوري في الحرب الأخيرة وكون "حماس" و"الجهاد" لعبتا دوراً بارزاً فيها، أعاد إلى التداول أثناء الحرب مصطلح "الإطار القيادي المؤقت"، ولكنه سُحب فعلياً وسيُحسب رسمياً إذا تم التعامل بنفس الطريقة السابقة، وعدم إدراك أن ما جرى يمكن أن يشكل نقطة تحول تفترض إعادة النظر في قواعد العمل السابقة واعتماد قواعد جديدة قادرة على البناء على الإنجازات التي تحققت.

### **في ضوء ما تقدم ... ما العمل؟**

أولاً. إن المدخل لإعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير والحركة الوطنية والتمثيل الفلسطيني، وإعادة الاعتبار للقضية الفلسطينية وللمشروع الوطني، ووضع السلطة في مكانها الطبيعي بعد الحصول على الاعتراف الدولي بالدولة المراقبة، وبصفتها أداة من أدوات المنظمة، ووضع إستراتيجيات جديدة قادرة على وقف التدهور والتقدم على طريق الانتصار والاستقلال الحرية والعودة؛ يكمن في تنفيذ

الاتفاق على تشكيل إطار قيادي مؤقت للمنظمة، وتوسيعه ليشمل ممثلين عن الشباب والمرأة والمجتمع المدني. فهنا نقطة البدء، وليس من خلال تشكيل حكومة أو إجراء انتخابات المجلس التشريعي أو أي شيء آخر، لأن المنظمة هي الإطار والكيان الجامع الذي يمثل الجميع ويجسد الهوية الوطنية، كما أنها حصلت على اعتراف فلسطيني غير مسبوق بها، خصوصاً بعد اعتراف "حماس" و"الجهاد والتخلي" عن دعوات تشكيل منظمة جديدة أو بديلة أو موازية، إضافة إلى أنها حافظت على الاعتراف العربي والدولي، ما أعطاها مزايا سياسية وقانونية لا يجب التفريط بها.

إن ما يجعل البدء بالمنظمة أقل صعوبة من باقي الملفات أن إمكانيات التدخل الإسرائيلي لمنعه أقل، خصوصاً إذا ما ترافقت هذه العملية مع إعادة الاعتبار للقضية وللمنظمة، وإعادة الصلاحيات التي انتزعت منها وأعطيت للسلطة؛ وذلك إذا تمت إعادة بناء المنظمة على أسس تمثيلية ديمقراطية تأخذ الدروس الماضية بالحسبان، وتستند إلى الحقائق والمستجدات والخبرات والتطورات الجديدة، فقد جرت مائة كثيرة منذ تأسيس المنظمة العام 1964 وحتى الآن. ولتحقيق ذلك، يمكن أن تتوزع قيادة ومؤسسات المنظمة على الضفة وغزة والشتات، وألا تتركز في الأراضي الفلسطينية المحتلة لئلا تكون فريسة سهلة للاحتلال.

ثانياً. إن الشروع في تفعيل الإطار المؤقت يجب أن يلتزم بأن هذا الإطار لا يمس ولا يشكل بديلاً لمؤسسات المنظمة كما نصّ "اتفاق القاهرة"، وخصوصاً اللجنة التنفيذية، التي يجب أن تبقى القيادة الشرعية والرسمية إلى حين إجراء انتخابات المجلس الوطني، وهي التي ستصدر القرارات وتقيم العلاقات وتوقع الاتفاقيات، وتستند في كل ذلك إلى ما يتفق عليه في الإطار القيادي من دون أن يتحول إلى قيادة رسمية، أو إلى حين توفر وفاق وطني يعطي شرعية لإعادة تشكيل مؤسسات المنظمة. وعندما يتعذر الحصول على الشرعية عبر صناديق الاقتراع يمكن الحصول عليها من الشرعية التي تمنحها المقاومة والتمسك بالحقوق والحريات، من خلال توافق وطني يعبر عن الإجماع أو من خلال أغلبية كبيرة تقارب الإجماع.

وحتى نضمن أن لا يؤدي انضمام "حماس" والجهاد الإسلامي إلى سحب الشرعية الدولية من المنظمة، يستحسن أن يتم ذلك في إطار الاتفاق على برنامج وطني يتضمن الاستناد إلى القرار

الدولي الذي اعترف بدولة فلسطين ومجمل القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، وهذا لا يشكل اعترافًا بإسرائيل ولا بشروط اللجنة الرباعية المجحفة، بل ينسجم مع موافقة مختلف مكونات الحركة الوطنية على برنامج إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة وتقرير المصير وحق العودة وضمان حقوق شعبنا في أراضي 48.

ثالثًا. على "حماس" أن تتخلى عن سيطرتها الفعلية الانفرادية على السلطة في غزة، وأن تغلب كونها جزءًا من الحركة الوطنية على كونها امتدادًا لجماعة الإخوان المسلمين، وأن تحرص على تصحيح علاقاتها مع مصر على أساس احترام إرادة الشعوب باختيار حكامها، والحرص على حصول القضية الفلسطينية على الدعم من الجميع إن أمكن؛ مقابل شراكة كاملة في المنظمة والسلطة وفي كل شيء.

وعلى "فتح" أن تتخلى عن قيادتها الانفرادية وهيمنتها، والرئيس تحديدًا، على السلطة والمنظمة، والاستعداد للمشاركة في بلورة برنامج قواسم مشتركة وطني يفتح الباب لمقاربة جديدة، تستند إلى أن المقاومة وفق وثيقة "الوفاق الوطني" المرتكزة إلى مرجعية وقيادة واحدة وإستراتيجية وطنية تزرع، وأن التحرك السياسي، بما في ذلك المفاوضات المثمرة التي يذهب إليها المفاوض مسلحًا بأسباب القوة تحصد.

قد يؤدي عقد الإطار القيادي - حتى لو حدث في أحسن صورة - إلى دفع ثمن باهظ من إسرائيل وحدها، أو منها ومعها الولايات المتحدة، ويجب الاستعداد لتحمل هذا الثمن بعيدًا عن الاستمرار في المراهنة على ما يسمى "عملية السلام"، وعلى المفاوضات الثنائية برعاية أميركية انفرادية ومن دون مرجعية ملزمة ولا ضمانات دولية ولا جدول زمني قصير. أما الخشية من الثمن لدرجة مطالبة "حماس" بالموافقة على شروط "الرباعية" في الوقت ذاته، فتعني الاستعداد الضمني لقبول الشروط والإملاء، في وقت يستدعي منا بعد ما وصلنا إليه بعد أكثر من عشرين عامًا من المفاوضات العقيمة إلى قيام قيادة المنظمة بمراجعة موقفها واستخلاص الدروس والعبر، وما يتضمنه ذلك من سحب موافقتها على هذه الشروط الظالمة، والمطالبة بعملية سلام جادة في إطار مؤتمر دولي

مستمر وكامل الصلاحيات، وعلى أساس مرجعية القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة لتطبيقها وليس التفاوض حولها.

إن وجود موقف فلسطيني موحد وضمن مؤسسة واحدة وبرنامج وطني واقعي يستند إلى المقاومة والمقاومة والانضمام إلى المؤسسات الدولية، ويعمل على تغيير أسس اللعبة القديمة في ظل أهداف واضحة، ولو بالتدريج، والاستعداد للمجابهة والتضحية في سبيلها، ويعمل على تحقيق ما يمكن تحقيقه في هذه المرحلة؛ من شأنه أن يحوز على دعم فلسطيني ساحق ودعم عربي وإسلامي وإقليمي ودولي متعاضم، إلى أن يتم إجبار إسرائيل على الانسحاب من الأراضي المحتلة العام 1967 من دون قيد أو شرط، باستثناء أن تعيش بأمن وسلام ما دامت لا تعتدي ولا تسعى للتمييز العنصري وللهيمنة على الفلسطينيين ولا على المنطقة.

إن الإطار القيادي يوفر المظلة التي يمكن الإمساك بها، وفي إطارها يتم البحث في التحديات والمخاطر من قبل مختلف ألوان الطيف السياسي، وكيفية تحويلها إلى فرص، ويُمكن من جعل كل طاقات وقوى وكفاءات الشعب تصب في مجرى واحد، كما أنه يوفر المؤسسة الجامعة لإدارة الخلافات وتنظيمها والحوار حولها، والعمل وفقاً للقواسم المشتركة التي تبقى أكثر وأكبر مما يفرق، خصوصاً أن التجارب والتضحيات والمخاطر المحدقة أثبتت أن طرفاً لوحده لا يمكن أن يقود السفينة الفلسطينية إلى بر الأمان.

إن شرط النجاح في عمل الإطار القيادي المؤقت أن يكون جزءاً من مقاربة شاملة وليس خطوة معزولة، تستند إلى تطبيق الاتفاقات الوطنية منذ تأسيس الوطنية، مروراً بـ"إعلان القاهرة" 2005 ووثيقة "الوفاق الوطني" 2006، وانتهاء باتفاق المصالحة 2011.

لا يد من أن تكون هناك خطوة نبدأ بها، وعنوان نحتكم إليه، وليس هناك أفضل من أن يكون ذلك تفعيل الإطار القيادي المؤقت وانتظام عمله فوراً وقبل فوات الأوان، وإذا لم يتم الاتفاق من خلاله على النقاط الأخرى فلن نخسر شيئاً، لأننا نقرب الآن من لحظة الحقيقة، لحظة اتخاذ القرارات



المصيرية التي إذا لم ترتقِ إلى مستوى ما تتطلبه المصلحة الوطنية العليا، فسوف تكون بداية  
الانهيار والعودة إلى مربع الانقسام.